أمانة الأحساء
ALAHSA MUNICIPALITY

الإصدار القانوني

اليوم العالمي للقانون

"ما يمكننا فعله هو تشجيع قوة القانون"

الجهات المشاركة

هيئة الرقابة ومكافحة الفساد
Oversight and Anti-Corruption Authority

جامعة الملك فيصل
KING FAISAL UNIVERSITY

هيئة حقوق الإنسان
Human Rights Commission

مركز الأحساء للتحكيم التجاري
Al Ahsa Center for Commercial Arbitration

القانون وُضِعَ لحماية المواطن وهو السياج لأمن المواطن ومصالحه.

- خادم الحرمين الشريفين
الملك سلمان بن عبدالعزيز (حفظه الله)

ألتَزِم بدستور المملكة العربية السعودية وهو القرآن والسنة ونظامها الأَساسي للحكم وتطبيقه على أكمل وجه بمفهوم واسع يشمل الجميع.

- صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان
ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء (حفظه الله)

أن قيادة هذه البلاد أعزها الله تحرص كل الحرص على أن يحظى كل من يعيش على أرض المملكة بكامل الحقوق وفي شتى المجالات، وعززت ذلك بالتشريعات سواءً على مستوى القضاء، والعدالة الجنائية، والصحة، والتعليم، والعمل، والثقافة وحقوق المرأة والطفل، وغيرها من الأنظمة ذات العلاقة المباشرة بضمان تمتع الجميع بحقوقه.

- صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبد العزيز «حفظه الله»
أمير المنطقة الشرقية

في وطننا العظيم، وتحت قيادةٍ حَكِيمةٍ مِن خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين «حفظهما الله» حظي القانون باهتمام بالغ، ودعم مستمر، تحقيقاً لأهداف رؤية المملكة ٢٠٣٠ ، وترسيخاً لمبادئ العدالة. إن القانون هو الركيزة الأساسية لتحقيق الأمن والاستقرار، وهو ما تحرص عليه المملكة لضمان مستقبل مشرق لأبناء وبنات وطننا الغالي. نسأل الله أن يوفق الجميع لما فيه الخير والصلاح، وأن يظل القانون حافظاً لحقوق الجميع.

- صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن طلال بن بدر «حفظه الله»

محافظ الأحساء

في اليوم العالمي للقانون في نسخته الأولى بأمانة الأحساء والذي يعد مناسبة سامية وجليلة لاستحضار أهمية ومكانة القانون وأهله في شتى مجال حياة المجتمع, وفي هذا اليوم وبجهود مملكتنا الغالية متمثلة بقيادتنا الحكيمة وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده الأمين رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان «حفظهم الله», ركزت المملكة على تعزيز مكانة وسيادة القانون في أعلى مستويات الدولة والمجتمع والذي ساهم في تحقيق قفزات نوعية في تطور منظومة التشريعات والنمو المستدام في كافة أصعدة الأجهزة المحلية والعالمية , واليوم نحتفي معاً بهذه المناسبة كتوعية بأهمية القانون ونفخر بما يقدمه القانونيون في كافة المجالات العلمية والعملية بمشاركة الجهات ذات العلاقة.

- المهندس عصام بن عبداللطيف الملا. أمين أمانة الأحساء

تأتي مساهمة جامعة الملك فيصل في الاحتفاء باليوم العالمي للقانون من منطلق مسؤوليتها المجتمعية، وامتنانها الكبير لمقام الحكومة الرشيدة -أيدها الله- بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وسمو ولي عهده الأمين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز -حفظهما الله- لجهود الدولة العظمى في ترسيخ مفاهيم العدل والقانون والأنظمة، وتطوير منظومة التشريعات، ودعم تعزيز الوعي القانوني لدى كافة أفراد المجتمع.

وإن الجامعة ممثلة في كلية الحقوق ومركز الدراسات والاستشارات القانونية لتسعد بمشاركتها في إقامة هذه الفعاليات القانونية الإثرائية، وإصدار هذا العمل المميز في ظل الشراكة المجتمعية الممتدة والمثمرة مع أمانة الأحساء وهيئة الرقابة ومكافحة الفساد، وستعمل بإذن الله مع شركائها على تعظيم أثر هذه الجهود القانونية التوعوية وتطويرها بما يحقق تطلعات الوطن العزيز.

- الدكتور مهنا بن عبدالله الدلامي. رئيس جامعة الملك فيصل بالأحساء

لماذا اليوم العالمي للقانون؟

كلمة قانون هي مشتقة من اللغة اليونانية في الأصل "CANON» تعني العصا المستقيمة, والهدف الرئيسي من القانون هو تحقيق الإنضباط والإستقامة بغرض تحقيق المصالح العامة للمجتمعات والعدالة الإجتماعية بين الأفراد, ويحتفي دول العالم باليوم العالمي للقانون يوم ١٣ سبتمبر من كل عام؛ تعزيزاً لأهمية القانون في تنظيم المجتمعات والحد من النزاعات والخلافات والحروب, والجدير بالذكر أن أول احتفال بهذا اليوم «اليوم العالمي للقانون» من خلال مؤتمر السلام الدولي عام ١٩٦٥م.

القانون كأداة للتطوير المؤسسي.

القانون كأداة للتطوير المؤسسي هو مفهوم حيوي لحفظ النظام، وهو محركٌ رئيسي لتطوير المؤسسات وتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية. وسنستعرض أهم العناصر الأساسية للقانون في التطوير المؤسسي:

١. وضع إطار عمل واضح:

القوانين والسياسات توفر إطار عمل واضح للمؤسسات، فهي تحدد ما هو مسموح وما هو مخالف، عندما تضع المؤسسةالقواعد التي يجب اتباعها يصبح من السهل اتخاذ قرارات سليمة مبنية على أسس قانونية قوية، وهذا يساعد في تحقيق الأهداف بشكل منظم.

٢. تعزيز النزاهة والشفافية:

يسعى القانون إلى تعزيز روح الشفافية والوضوح داخل المؤسسة؛ ببيان التزامات الموظفين بالإضافة إلى حقوقهم، فيشعر الجميع بأنهم يعملون في بيئة عادلة ومحفزة مما يزيد من الثقة بين الإدارة والموظفين، ويعزز روح الفريق والإنتاجية.

٣. إدارة المخاطر:

يساعد القانون في تحديد المخاطر ووضع استراتيجيات لإدارتها؛ سواء كانت مخاطر قانونية، أو مالية، أو تشغيلية، إن فهم القوانين والتشريعات المعمول بها داخل المؤسسة يساهم في تجنب المشاكل المستقبلية التي قد تؤثر على سمعة المؤسسة وأدائها.

٤. تحفيز الابتكار:

إن القانون يشجع الابتكار من خلال حماية حقوق الملكية الفكرية، وبراءات الاختراع، وهذا يخلق بيئة تحفز على الإبداع والتطوير المستمر، حيث يشعر المبتكرون بالأمان تجاه أفكارهم ومشاريعهم.

٥. بناء ثقافة قانونية قوية:

عندما تكون الإدارة القانونية فعّالة ومؤثرة، فإنها تساعد في بناء ثقافة قانونية قوية داخل المؤسسة، هذه الثقافة تجعل الجميع يدركون أهمية القانون وكيفية التعامل مع المسائل القانونية بطرق نظامية تساهم في التطوير المؤسسي.

ختاماً؛ يعد القانون أداة هامة ووسيلة فعالة لتمكين الجهات من تحقيق النجاحات وتجاوز التحديات التي قد تواجهها. ومن هذا المنطلق تهدف الإدارة العامة للشؤون القانونية بأمانة الأحساء لتحويل القانون إلى ركيزة أساسية لدعم التطوير المستمر للمؤسسة.

- عبداللطيف بن عبدالعزيز الدوغان
اخصائي قانوني - الإدارة العامة للشؤون القانونية بأمانة الأحساء

إسهامات المملكة في تطوير المنظومة العدلية ٢٠١٥ - ٢٠٢٤م

إن أهم الركائز التي تحفظ استقرار وأمن المجتمعات هو وجود منظومة عدلية متكاملة، تسهم في حفظ الحقوق والحريات، حيث اقتضى النظام الأساسي للحكم على أن تكفل الدولة حرية الملكية الخاصة وحرمتها، والحق في المساواة أمام القضاء، وحماية حقوق الإنسان.

كما أن تطوير المنظومة العدلية يُعزِّز أيضاً من مكانة المملكة في المجتمع الدولي، وذلك من خلال خلق بيئة قضائية تتَّسم بالشفافية، والسرعة مما يزيد من ثقة المستثمرين الأجانب، ويدفعهم للاستثمار في المملكة، وبالتالي رفع كفاءة الاقتصاد الوطني، وزيادة قدرته التنافسية؛ لمواجهة التحديات، ودفعهم إلى رفع مستوى شمولية وجودة الخدمات.

على مر العقود، شهدت المملكة العربية السعودية تطورات عديدة في كل المجالات، وسنخُص بالذكر التطورات في نظامها العدلي.

واليوم، نجد أن المملكة العربية السعودية تسير بخطى ثابتة نحو مستقبل مشرق، مستقبل تتجسد فيه رؤية المملكة الطموحة، لتجعل من المنظومة العدلية محوراً للتنمية، والعدل، والمساواة، وأساسا لبناء مجتمع مزدهر.

وفي هذا السياق، تواصل المملكة جهودها في تطوير المنظومة العدلية من خلال إطلاق العديد من المبادرات، والبرامج، وتحديث الأنظمة المعمول بها بشكل مستمر، واستحداث أنظمة جديدة، وسنستعرض فيما يلي أبرز اسهامات المملكة في تطوير المنظومة العدلية، منذ إطلاق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

ومن أبرز التطورات فيما يخص الأنظمة والقوانين:

- **نظام الاثبات:**

صدر نظام الإثبات في الثلاثين من ديسمبر عام ٢٠٢١م، ومن أبرز ما تناوله النظام وتوسع فيه هو: الكتابة، كأحد أهم وسائل الإثبات، حيث عزز النظام من حجيتها، ترسيخاً لمبدأ حياد القاضي الذي قُيدت سلطته التقديرية في الأخذ بها.
فيما يخص باب الشهادة، قصر النظام على شهادة الشهود في القضايا التي لا تزيد عن ١٠٠ ألف ريال، إلا في الحالات التي استثناها النظام، ويهدف هذا الشرط بشكل أساسي إلى حماية الحقوق، وتسهيل إثباتها.
في السابق، كانت الأدلة الرقمية تعتبر قرينة يُستأنس بها، أما الآن فقد صعدت إلى مرتبة الحجة، وأخذت قوة المحررات الكتابية بنص من النظام.
تكمن الفائدة من تطبيق النظام في تحقيق السرعة، والجودة، واستقرار الأحكام القضائية، مما يزيد من نسبة التنبؤ بالأحكام، وبالتالي تحقق منظومة عدلية مستقرة.

- **نظام الأحوال الشخصية:**

صدر نظام الأحوال الشخصية الجديد بالمرسوم الملكي رقم م/٧٣ في الربع الأول من عام ٢٠٢٢م بهدف تأطير العلاقة بين أفراد الأسرة بصفتها نواة المجتمع، وزيادة معدل نسبة التنبؤ بالأحكام القضائية قبل صدورها، وبناءً على هذه الأهداف يشكل هذا النظام خطوة جوهرية نحو بناء مجتمع حيوي مستقر، ومنظومة عدلية راسخة.
ضمن هذا الإطار يشمل النظام مجموعة من الأحكام التي تتعلق بالعلاقة الزوجية، بدءًا بالخطبة، وعقد الزواج مرورًا بالتزامات وحقوق الزوجين، والحضانة، والنفقة، وانتهاءً بأحكام الانفصال بين الزوجين، كما تضمن النظام أحكامًا تتعلق بالتركة.

- **نظام المعاملات المدنية:**

صدر نظام المعاملات المدنية الجديد بالمرسوم الملكي رقم م/١٩١ في النصف الأول من العام ٢٠٢٣م، ويُعدّ هذا النظام نقلة نوعية في المنظومة العدلية والتشريعية في المملكة، وذلك لشموليته وتعددية أحكامه، كما يتكامل النظام بشكل أساسي مع الأنظمة الأخرى ذات العلاقة.

ومن أبرز ما جاء به النظام هو مبدأ التقادم المُسقط للدعوى، حيث حدد مدة التقاضي بمدة لا تزيد عن عشر سنوات من تاريخ وقوع الضرر، باستثناء ما ورد به نص خاص، وذلك بهدف استقرار المعاملات بين الأفراد، وتشجيعهم على اتخاذ الإجراءات القانونية في الوقت المناسب.

من الحقوق القانونية التي رسخها النظام هو حق الارتفاق، حيث حدد شروط ممارسته، ووضح نطاق استعماله بما يحقق التوازن بين حقوق جميع الأطراف.

في السابق، لم يكن هناك نص نظامي يجيز التعويض عن الأضرار المعنوية أو الأدبية، ويرجع ذلك إلى كونها مسألة محل اختلاف بين الفقهاء، أما الآن، فقد أجاز نظام المعاملات المدنية السعودي التعويض عن الضرر المعنوي أو الأدبي، ويقدّر القضاء مقدار التعويض بما يتناسب مع حجم الضرر.

يمثل هذا النظام خطوة حاسمة نحو بيئة عدلية مستقرة واقتصادية جاذبة، مما يعكس التزام المملكة بتحقيق العدالة الناجزة ومواكبة التطورات التشريعية الدولية، بهدف حفظ الحقوق وتطوير المنظومة العدلية.

ومن ضمن اسهامات المملكة في تطوير المنظومة العدلية، وعلى سبيل المثال لا الحصر، نظام المحاكم التجارية، ونظام التكاليف القضائية للحد من الدعاوى الكيدية، والصورية، ونظام حماية المبلغين والشهود، كما تم تعديل نظام العمل بما يتماشى مع التطورات الحديثة في سوق العمل، وغيرها الكثير من التعديلات.

- **التحول الرقمي وتطوير الإجراءات القضائية:**

ساهمت الرقمنة بشكل أساسي في تطوير المنظومة العدلية، فتعد بوابة ناجز الإلكترونية أحد التحولات الرقمية الهامة التي أطلقتها وزارة العدل، والتي ساهمت بشكل أساسي في تطوير المنظومة العدلية ضمن جهود تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠م.

تعمل البوابة على تسهيل الوصول إلى الخدمات العدلية بشكل إلكتروني، مما يقلل من الحاجة للتواجد الفعلي في المرافق العدلية، وتشمل هذه الخدمات على سبيل المثال: تقديم الطلبات، تنفيذ الأحكام، الاستفسار عن القضايا، إصدار وفسخ الوكالات، طلبات الإنهاء، خدمات المحامين، وإنهاء أو إمهال طلب التنفيذ، فتمكن البوابة المستفيدين من إتمام معاملاتهم بسرعة، وفعالية، مما يسهم في تحقيق العدالة الناجزة، وتعزيز الشفافية، ورفع جودة الخدمات، وتقليل التكاليف التشغيلية، وقد حظيت البوابة باستحسان كبير، حيث تجاوز عدد زوارها اليومي ١٨٠ ألف مستفيد، مما يعكس الثقة الكبيرة التي يوليها أفراد المجتمع لهذه المبادرة.

وفي الختام، تواصل المملكة العربية السعودية جهودها الحثيثة في تطوير منظومتها العدلية، ملتزمةً ببناء نظام قضائي راسخ يضمن تحقيق العدالة، ويُعزِّز من حقوق الإنسان، والمساواة أمام القضاء، وهذه الإنجازات، التي تُمثِّل امتدادًا لإرث تاريخي في تطبيق العدل، وتؤكد أن المملكة تسير بخطى ثابتة نحو مستقبل مشرق، حيث تكون العدالة، والمساواة أساسًا لبناء مجتمع مزدهر، ومستدام يعكس مكانتها كدولة رائدة على الساحة الدولية.

- ربا بنت حسين القحطاني

طالبة كلية الحقوق بجامعة الملك فيصل

للاطلاع على مزيد من تفاصيل المقال

الجوانب القانونية في بناء القرارات الإدارية بمشاركة جامعة الملك فيصل

مفهوم القرار الإداري:

إفصاح جهة الإدارة عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى الأنظمة واللوائح بقصد إحداث أثر نظامي يكون جائزًا وممكنًا نظامًا.»

أركان القرار الإداري:

١-الاختصاص:

ممارسة الموظف العام عمله في حدود الاختصاص الممنوح له نظامًا.

٢-الشكل:

الأصل أنه لا يوجد شكل محدد للقرار الإداري، إلا إذا نص النظام خلاف ذلك.

مثل: قرار تفويض الصلاحيات لابد أن يكون مكتوباً.

٣-السبب:

هو الدافع لصدور القرار الإداري.

٤-المحل:

الأثر المترتب على إصدار القرار.

٥-الغاية:

يقصد بها الهدف من إصدار القرار الإداري، وتتمثل دائما في تحقيق المصلحة العامة.

- **قاعدة عامة: لا يعد القرار الإداري قراراً صحيحا إلا بتوفر جميع أركانه.**

مفهوم المسؤولية الإدارية:

إلتزام يقع على الإدارة العامة بإصلاح الضرر الذي أصاب الغير بسبب نشاطها. الإيجابي أو السلبي.

أساس المسؤولية:

تقوم المسؤولية الإدارية على أساس نظرية الخطأ، والتي تتطلب توافر ثلاثة عناصر تتمثل في:

١-الخطأ:

هو الإخلال بالتزام سابق ينشأ عن القانون أو العقد أو قواعد الأخلاق.

٢-الضرر:

هو الأذى الذي يصيب الشخص نتيجة المساس بمصلحة مشروعة له أو حق من حقوقه.

٣-العلاقة السببية:

يقصد بها وجود رابطة سببية بين الخطأ والضرر، بحيث يُقال لولا حدوث الخطأ لما حصل ذلك الضرر.

هيئة الرقابة ومكافحة الفساد
Oversight and Anti-Corruption Authority

السلطة الإدارية وتفويض الصلاحيات بمشاركة هيئة الرقابة ومكافحة الفساد

مفهوم الصلاحيات:

حق منصوص عليه نظاماً، يُمنح للموظف العام ومن في حكمه، يتمكن بموجبه من تنفيذ مهام وأهداف الجهة العامة -المنصوص عليها بالنظام أو التنظيم-، وفق التسلسل الإداري.

مفهوم التفويض:

هو أن يَعهَدَ أو يَنقُلَ الرئيس الإداري –المُفَوِض- جزء من اختصاصاته التي يستمدها من الأنظمة واللوائح إلى أحد معاونيه أو مرؤوسيه -المفوض إليه-يباشرها تحت رقابته وإشرافه بناء على نص قانوني يجيز ذلك.

أطراف التفويض:

١. المُفَوِض (الرئيس)
٢. المفوض إليه.

فوائد التفويض:

١. تفرغ المسؤول الأعلى للتخطيط الاستراتيجي.
٢. صنع التمكين وبناء قيادات مستقبلية. (قيادات الصف الثاني).
٣. يعالج البيروقراطية وبطء العمل.

شروط صحة تفويض الصلاحيات:

١. وجود نص قانوني صريح يجيز التفويض.
٢. يجب أن يكون التفويض جزئياً.
٣. يجب أن يكون التفويض مؤقتاً.
٤. التفويض يكون على السلطة والاختصاص دون المسئولية؛ لأنه لا تفويض في المسؤولية.
٥. الأصل أنه لا يجوز تفويض التفويض، إلا بموافقة الوزير المختص، أو رئيس المصلحة المستقلة.
٦. التفويض لا يتم إلا من أعلى إلى أسفل -هرمي- ولصاحب الاختصاص الأصيل تعديله أو إلغاؤه.
٧. ينتهي التفويض بانتهاء المدة المحددة له، أو بانتهاء موضوعه، أو بإلغائه من الأصيل، أو بوفاة المفوض إليه أو المفوض.
٨. لابد أن يكون قرار التفويض مكتوباً.

- **قاعدة عامة: التفويض لا يعفي المُفَوِض من المسؤولية**

فريق العمل

«هذا الإصدار تم -بحمد الله – من قبل الإدارة العامة للشؤون القانونية بأمانة الأحساء، وبمشاركة من جامعة الملك فيصل في إعداده وبعناية فائقة وجهود مخلصة من قِبَل فريقها المتميز.»

إعداد المحتوى:

أ. عبداللطيف بن عبدالعزيز الدوغان.

أ. بادي بن علي الزمامي الدوسري.

أ. نوير بنت صالح الزلفاوي.

أ. ربا بنت حسين القحطاني.

تدقيق وإشراف:

مدير الإدارة العامة للشؤون القانونية

الأستاذ/محمد بن أحمد النصيف.

التصميم والإخراج:

إدارة الإعلام بأمانة الأحساء - زهراء بنت علي العليوي

شكر خاص :

إلى سعادة الدكتور/ محمد بن علي الغامدي. المشرف على مركز الدراسات والاستشارات القانونية بجامعة الملك فيصل. نظير جهوده المبذولة وحرصه الدائم على نجاح هذا الإصدار.

شكر وتقدير:

لا يسعنا إلا أن نتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان للجهات المساهمة في نجاح فعاليات اليوم العالمي للقانون بأمانة الأحساء في إصداره الأول.

أمانة الأحساء
ALAHSA MUNICIPALITY

الإدارة العامة للشؤون القانونية

حقوق الطبع محفوظة -أمانة الأحساء-
2024

الجهات المشاركة

هيئة الرقابة ومكافحة الفساد
Oversight and Anti-Corruption Authority

KFU
جامعة الملك فيصل
KING FAISAL UNIVERSITY

هيئة حقوق الإنسان
Human Rights Commission

مركز الأحساء للتحكيم التجاري
Al Ahsa Center for Commercial Arbitration